دعم النفط فاتورة

رفع الكفاءة الضريبية وإزالة الموظفين الوهميين ومحاربة التهريب ..خيارات

تطرح قضية الدعم نفسها هذه الأيام على الشارع اليمني وصانع القرار على السواء بعد أن كثرة الشائعات حول نية الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية استجابة لضغوطات المانحين والحد من تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة تراجع الإنتاج النفطي بسبب أعمال التخريب أو نضوب بعض الآبار لتبحث الحكومة عن الطريق الأسهل لتغطية عجز موازنتها برفع الدعم بدلا من معاقبة المخربين أو إزالة الأسماء الوهمية من كشوفات الوظائف الوهمية في السلكين المدني أو العسكري وغيرها من البدائل المتاحة والتي ستوفر مبالغ مالية كبيرة للحكومة بدلا من معاقبة شعب بأكمله.

الثورة/عبدالله الخولاني

الجرعات السعرية في المشتقات النفطية أرهقت المواطن اليمني وأفقدته مناعة أي مقاومة للارتفاعات، السعرية المرافقة لأي تحركات لأسعار المشتقات النفطية وبحسب الخبير المالي عبدالمجيد البطلي فإن الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة حيث ساهمت بحوالي 65% من إجمالي عام الموارد العامة في المتوسط للفترة -2006 2010م. أي ما نسبته 19% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال نفس الفترة وهناك الكثير من نقاط الضعف التي تقف خلف تركز اعتماد الموازنة على هذا المورد وأهمها اتجاه إنتاج النفط الخام نحو النضوب. فهناك انخفاض مستمر وحاد في حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام التي تراجعت من 102 مليون برميل عام 2000 إلى حوالي 85.7 مليون برميل عام 2006 ثم إلى حوالي 60 مليون برميل عام 2010. وفي ضوء الاحتياطي المثبت، يتوقع أن يستمر مسار الانخفاض مستقبلا. مما يمثل تهديداً قاتلاً لاستدامة الموارد العامة وأيضاً تقلبات أسعار النفط الخام تبعاً لعوامل خارجية، مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي. ومثالاً على ذلك، خسارة الموازنة لحوالي نصف الإيرادات النفطية عام 2009 بسبب أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط الخام، مما أجبر الحكومة على خفض بعض بنود الإنفاق العام في الموازنة، وأدى لتصاعد عجز الموازنة العامة لرقم قياسي بلغ 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

كفاءة الموارد

داعيا الى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإعادة هيكلة الإنفاق العام بما يضمن توجيه حصة أكبر منه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الميزة النسبية ولما من شأنه توليد فرص العمل ورفع الإيرادات الضريبية مستقبلا ومن ثم تنويع مصادر الإيرادات العامة كما أن الإيرادات الضريبية تتسم بمحدوديتها حيث شكلت حوالي 22.7% من إجمالي عام الإيرادات في المتوسط للفترة 2006-2010م وغطت حوالي 24.4% من إجمالي النفقات الجارية فقط في حين يفترض أن تغطي كل النفقات الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية بلغت 6.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، في الوقت الذي تبلغ تلك النسبة 17.7% في الاقتصاديات المشابهة للاقتصاد اليمني. وتعكس تلك الأرقام وجود تشوه كبير في هيكل الإيرادات العامة. وفي ظل التراجع الكبير لمورد النفط الخام، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً للاعتماد على الموارد الضريبية التي تتسم بدرجة استدامة يمكن الركون عليها، فضلاً عن أنها أداة مهمة لتحقيق حزمة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية في آن واحد كما أن المنح والقروض الخارجية تساهم بحوالي 3.3% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في المتوسط خلال الفترة 2006-2010م ما يساوي أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي . وتعتبر تلك النسبة متدنية مقارنة بما تحصل عليه الدول الآخر الأقل نمواً التي يصل متوسط نصيب الفرد فيها من المساعدات والقروض الميسرة إلى أكثر من 40 دولاراً مقابل حوالي 15 دولاراً للفرد اليمني.

ويأتي ذلك رغم تدني مؤشرات أهداف التنمية الألفية في اليمن التي يعد بعضها الأسوأ في العالم، وهذا يفترض أن يؤهل اليمن للحصول على قدر أكبر من المنح والقروض الميسرة. ويعود تدني تمويلات المنح والقروض الخارجية الميسرة التي تحصل عليها اليمن إلى أسباب عديدة يرتبط بعضها بضعف القدرة الاستيعابية للجهات التنفيذية المحلية، ويرتبط البعض الآخر بشروط المانحين وتأخرهم في إجراءات تخصيص التعهدات وإتاحتها لتمويل المشروعات واستخدامهم للطاقة الاستيعابية كشماعة للتملص من الوفاء بالتزاماتهم، فضلاً عن محدودية الدول الصناعية التي تضع اليمن بقائمة أولوياتها لتقديم المساعدات.

اختلال هيكلي

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المشكلات المالية الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد، واتساع الحاجات أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا وجهدا كبيرا ..

يعاني الإنفاق العام من اختلال هيكلي يزداد سوءاً سنة بعد أخرى، ويتجلى ذلك في حدوث زيادات متوالية في نسبة النفقات الجارية والتي استحوذت في المتوسط على 80.6% من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض ويأتي ذلك على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية. وتمثل فاتورة الأجور والمرتبات ودعم المشتقات النفطية أكثر من نصف النفقات الجارية.

تحرير

قامت الحكومات المتعاقبة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي بتحرير أسعار مختلف السلع الأساسية وذلك في إطار تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تم تبنية بالتعاون مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومع ذلك، فقد ظل دعم المشتقات النفطية أحد قضايا الإصلاحات المؤجلة التي تم التعامل معها بصورة جزئية بين فترة وأخرى. مما أدى إلى تصاعد فاتورة الدعم بصورة كبير وأصبحت تمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، حيث بلغت فاتورة الدعم الفعلي للمشتقات النفطية حوالي 3.1 تريليون ريال خلال الفترة 2000-2010 - ما يعادل 15.8 مليار دولاركما شكل الإنفاق على الدعم حوالي 20% من النفقات العامة خلال الفترة 2000-2010. ونظراً لاتجاهه التصاعدي فقد استحوذ في بعض السنوات القليلة الماضية على ما يقارب ثلث النفقات العامة.

المهربون

عدم مقدرة الحكومة على ضبط عملية التهريب المنظم للمشتقات النفطية يجعل نسبة كبيرة من المبالغ المرصودة تذهب لصالح المهربين ويؤكد البطلي أن الفئات الفقيرة لا تستفيد إلا بحدود 23% من حجم الدعم وبالتالي يذهب معظم الدعم نحو الفئات غير الفقيرة في المجتمع، إضافة إلى أنه يقود لتركز الثروة لدى فئة المهربين وكبار سماسرة السوق السوداء، ويحفز على الاستخدام غير الرشيد للموارد. كما يزاحم أولويات الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، ويعد سبباً رئيسياً لضعف الاستدامة المالية وتفاقم عجز الموازنة الذي يُشعل التضخم وبالتالي يؤثر سلباً على المستويات المعيشية للمواطنين . ويصعب من رفع الدعم ضعف الثقة لدى المواطن في أن الحكومة ستستخدم الوفر من رفع الدعم بطريقة مناسبة، والاستخدام السياسي لموضوع الدعم.

عضو اللجنة المالية بمجلس النواب:

ظروف البلد لا تسمح بتحرير أسعار المشتقات النفطية

حاوره / محمد راجح

"الطائرة لاتحلق بجناح واحد"، هكذا يشخص عضو اللجنة المالية بمجلس النواب والخبير الاقتصادي عبدالله المقطري المشكلة الراهنة في اليمن مع استحواذ الجانب السياسي على اهتمام الحكومة وصناع القرار وإهمال تام للجانب الاقتصادي.

ويرى المقطري في حديث حصري لـ"الثورة" إمكانية حل قضية المشتقات النفطية وتلافي أي قرار لتحرير أسعارها من خلال إصلاح قطاع الطاقة الذي يكلف خزينة الدولة نحو مليار دولار تكفي لإنشاء 3 محطات غازية.

وقال إن حوالي 583 مليار ريال بنسبة 60% من دعم المشتقات النفطية يذهب الى قطاع الكهرباء ، بينما فقط 10% نصيب المواطن و30% يذهب للتهريب نتيجة اعتماد كميات كبيرة من المشتقات النفطية لبعض الجهات في موازناتها السنوية وهي لا تحتاجها . قضايا هامة ناقشناها مع المقطري بخصوص المشتقات النفطية التي تعد حديث الساعة في اليمن يمكن متابعتها في الحوار التالي:

*** هل من حلول يمكن تنفيذها لتفادي أي قرار لرفع الدعم عن المشتقات النفطية؟**

- طبعا هناك الكثير من الحلول يمكن للحكومة أن تقوم بها ، قرارات الحكومة ينبغي أن تبنى في الأول والآخر على أساس بيانات ومعلومات سليمة وصحيحة حول المشتقات النفطية ، وهذا ما سيمكنها من اتخاذ القرار المناسب لمعالجة هذه الاشكالية ، وبالتالي الحكومة قبل أن تفكر بتحرير أسعار المشتقات النفطية عليها أن تضع أمامها سؤالين رئيسيين، الأول: هل التوقيت الآن مناسب لتحرير أسعار المشتقات النفطية نظرا للظروف التي تعيشها البلد سياسيا وأمنيا واقتصاديا وهذا ليس ملائماً لمثل هذا الأمر ، الأمر الآخر هل بالإمكان إصلاح العديد من الاختلالات في جانب المشتقات النفطية ، بالإمكان معالجة الاوضاع والاختلالات قبل التفكير باتخاذ قرار رفع أسعار المشتقات النفطية .

إجراءات

*** ما هي هذه الحلول التي ينبغي القيام بها؟**

- أولاً هناك نحو 60% من دعم المشتقات النفطية يذهب إلى قطاع الكهرباء ، وسأوضح ذلك بالأرقام ، حيث أن إجمالي الدعم الفعلي للمشتقات النفطية عام 2013م بلغ 583 مليار ريال ، من هذا الاجمالي 253 مليار ريال دعم مشتقات نفطية لقطاع الكهرباء ، أي ما يعادل 44% من إجمالي الدعم ، إذا اضفت لهذا 93مليار ريال المديونية لدى مؤسسة الكهرباء سنجد ان نسبة الدعم المقدم لقطاع الكهرباء نحو 60% من إجمالي الدعم الفعلي للمشتقات النفطية .

*** طيب أين المشكلة هنا؟**

- المشكلة في سياسة شراء الطاقة ، شراء الطاقة من شركات تزودها الحكومة بالوقود بشكل كامل ، وخلال العام 2013م وصلت قيمة الديزل والمازوت المقدم لشركات الطاقة والمدفوع قيمته من الخزينة العامة للدولة تجاوز اكثر من 700 مليون دولار، وإذا اخذنا في الاعتبار النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 40% منها 30% تهريب داخلي وخارجي ، وتبقى للمواطن فقط 10% ، هذه المشكلة تستطيع الحكومة حلها من خلال تصحيح السياسات الخاطئة ، لأنه بدل ما تدفع مليار دولار سنويا قيمة الديزل لشركات الطاقة بإمكانها استغلال هذا المبلغ بإنشاء ثلاث محطات غازية كهربائية هذا هو الحل المنطقي ، بالإضافة إلى مكافحة الفساد وتصحيح سياسات القطاع النفطي بتطوير القطاعات الموجودة والحد من قضية نفط الكلفة الذي يبلغ في المتوسط 27 دولاراً كلفة البرميل الواحد ، لا أحد يعمل هكذا في العالم كله ، هذا الأمر بحاجة لإصلاح وتحسين هذا الخلل.

اختلالات

*** هل ترى أن الحكومة بإمكانها تعديل وضعية القطاع النفطي الذي يشكل مشكلة كبرى في الوقت الراهن؟**

- هنا السؤال ، بمعنى هل الحكومة قادرة على إيقاف عملية التخريب المستمرة لأنابيب النفط وخطوط الكهرباء مثل هذه الاختلالات لابد من وضع حد لها ، بعد ذلك يأتي التفكير بالقضايا الأخرى ، يعني هناك اختلالات متعددة نتيجة السياسات الخاطئة والفساد ، وينبغي إعادة النظر في بعض الجهات التي يعتمد لها كميات كبيرة من المشتقات النفطية في موازناتها السنوية وهي لا تحتاجها وتعمل على بيعها في السوق وهذا يؤدي إلى التهريب الداخلي ، إعادة النظر في مجمل هذه القضايا ستؤدي الى تحسين الكثير من الأوضاع بدل التفكير الأحادي في قضية تحرير أسعار المشتقات النفطية ، طبعا نحن نقدر أن الحكومة تواجه ضغطاً كبيراً من جهات متعددة من البنك الدولي وصندوق النقد والمانحين ، هؤلاء طبعا يقدرون الاستهلاك الفعلي وأن المواطن لا يستفيد سوى 10% فقط .

ينبغي التركيز على إصلاح الادارة ومكافحة الفساد

شركات الطاقة تكلف خزينة الدولة مليار دولار تكفي لانشاء 3 محطات غازية

تحليل

*** لماذا لا يكون للبرلمان موقف إيجابي في مساعدة الحكومة بإيجاد الحلول لمثل هذه المشاكل؟**

البرلمان يقدم ملاحظات تحليلية ونقدية للسياسة المتبعة في المشتقات النفطية منذ سنوات ، وكل ما يتعلق بقطاع النفط ، وتم عرض مجموعة من البدائل في إطار التوصيات والملاحظات في تقاريره وخصوصا المتعلقة بتقارير الموازنات والحسابات الختامية للدولة ، وهناك جملة من التوصيات والحلول لهذا الأمر لكن الحكومات المتعاقبة بمن فيها حكومة الوفاق الوطني لم تأخذ بهذه الملاحظات والتوصيات ، وبالتالي فإن المجلس كان تحكمه ظروف سياسية معينة قبل 2011م بحكم الاغلبية التي كان يسيطر عليها الحزب الحاكم وكذا ظروف ما بعد المبادرة الخليجية التي قالت إن تكون قرارات المجلس بالتوافق ، وبالتالي اتخاذ قرار من المجلس لا يتم إلا في إطار التوافق وهذه نقطة ضعف لا تجعل المجلس أن يحاسب الحكومة إلا في إطار قرار توافقي.

خيارات

*** البلد تعاني وضع اقتصادي صعب وهناك خيارات شاقة للتعامل مع هذه الوضعية ، برأيك كيف يمكن التعامل مع ظروف هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة؟**

- هناك الكثير من الفرص لإصلاح العديد من الاختلالات تتطلب جدية وارادة ، هناك فرص لمكافحة الفساد وإصلاح الإدارة المعنية بالنشاط الاقتصادي وتنمية الموارد ، إذا كانت هذه الحكومة ليست قادرة على إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية ، قد تكون أكيد قادرة على إجراء إصلاحات إدارية وتنفذ ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بمفهوم الحكم الرشيد ، والحكم الرشيد يستند إلى قوانين وأنظمة إلى غير ذلك ، لكن هذا الأمر غائب ، يعني إذا كانت الحكومة مش قادرة تنفذ إصلاحات اقتصادية ممكن تجري إصلاحات إدارية على أساس تحدث نوع من التطور والتحسن في هذه الإدارات وبالتالي يتحسن معها الموارد والتقليص من النفقات ومحاربة الفساد ، لكن الحكومة يبدو أنها غير مستعدة لإصلاح أي أمر من الأمور ذات الأهمية.

أيضاً توفير الأمن والاستقرار ضرورة ملحة لإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار وهذا الأمر لم يتم ، المشكلة تتمثل بالتركيز على الجانب السياسي وإغفال الجانب الاقتصادي ، وبالتالي لا يمكن للطائرة أن تحلق بجناح واحد ، يعني يجب أن يكون العمل بمسارين سياسي واقتصادي وإلا سنظل في هذه الدائرة المغلقة.<<

رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدكتور الصنوي:

دعم الاستثمار سيغني عن رف

أكد أستاذ الاقتصاد المساعد الدكتور عدنان الصنوي رئيس مركز البحوث والتنمية الاقتصادية أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية ستضيف أعباء إضافية على كاهل المواطن العادي.. مشيراً إلى أن تغطية عجز الموازنة على حساب المواطن ليس حلاً، وهناك بدائل يمكن للحكومة استخدامها مع توفر الاستقرار الأمني والسياسي.

الثورة/ حسن شرف الدين

وأضاف: المواطن اليمني يمر بمرحلة صعبة جداً من حيث الحالة المعيشية وحالة الفقر والبطالة وفي المقابل الحكومة ليس لديها أي خيار آخر، كما تطرح بأن المخزون من العملة يكفي فقط لثلاثة أشهر كما صرح وزير المالية، ليس حلا .. مشيراً إلى أن هناك حلولاً أخرى.. وهناك قصور في الجوانب الإدارية سواء في جانب السياسة النقدية أو السياسة المالية والجانب الأمني.. هل نضع الحل لمواجهة العجز في الموازنة من جانب المواطن؟ صحيح أن رفع الدعم سيساعد بشكل كبير.. لكن هذه الخطوة ستستفيد منها مراكز قوى ومتنفذون يلعبون بالذات في الديزل وغيره، لكن هناك حلولاً أخرى بالذات في الوقت الحالي، ولو استقر الجانب الأمني واستطعنا الحفاظ على تدفق النفط وغيره بإمكاننا أن نحافظ على استقرار العملة والاستقرار الاقتصادي داخل البلد.. لكن أن نضع الحلول كلها على كاهل المواطن وفي هذا الوقت الصعب.. وأنا لا أفضل هذه الخطوة.